SA 14081

102/21/11/5

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 251 11 551 77 00 Fax: 251 11 551 78 44

اللجنة الفنية المتخصصة
حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
الدورة الأولى
أديس أبابا، إثيوبيا، 20 – 24 أبريل 2015

الموضوع: "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة"

مشروع مذكرة مفاهيمية

أولا – مقدمة

1- من المقرر عقد الدورة الأولى للجنة التقنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة بأديس أبابا، إثيوبيا، خلال الفترة من 20 إلى 24 أبريل 2015 . وقد انعقدت مؤتمرات الاتحاد الأفريقي القطاعية لوزراء التنمية الاجتماعية التي تعقد كل السنتين ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي للمرة الأخيرة في سنة 2014، وهي تُستبدل حاليا باللجان الفنية المتخصصة الموحدة ، كما قرر ذلك مؤتمر الاتحاد الأفريقي في سنة 2009 ((ASSEMBLY/AU/DEC.227 (XII)).)

2- وتشكل اللجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة واحدة من 14 لجنة فنية متخصصة وتعتبر هيئة تابعة للاتحاد الأفريقي طبقا للمادة 5 (1) (ع) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتعقد اللجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة مرة كل سنتين.

3- وسوف تعقد الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة تحت الموضوع العام "الحماية الاجتماعية من أجل تنمية شاملة".

ثانيا – الأساس المنطقي

ألف – التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي باعتبارهما شاغلا رئيسيا وهدفا تنمويا أساسيا بالنسبة للاتحاد الأفريقي

4- ينص القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي على أن: "تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيره من الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان" يشكلان واحدا من أهداف الاتحاد الأفريقي . وعلاوة على ذلك، يتضمن القانون التأسيسي مبدأ "تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة". وبالتالي ، فإن النص الدستوري متوفر باعتباره ضرورة حتمية لصون الأمن البشري والضمان الاجتماعي حيث تنهض السياسات والبرامج المدعومة للحماية والتنمية الاجتماعيتين بدور حيوي.

1- **5–وبعد عقدين من تحقيق أفريقيا مستويات مطردة الارتفاع من النمو الاقتصادي ، فإنها لا تزال تواجه مستويات عالية وغير مقبولة من الفقر وانعدام المساواة عادة ما تساندها أو تدعمها عمليات إنمائية أقل شمولا .**

6- تعتبر التنمية والحماية الاجتماعيتان أمرين أساسيين لتحقيق التنمية الشاملة وسوف تكونان حيويتين لتحقيق أهداف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، لاسيما ما يتعلق بالنتائج ، وخاصة (1) أفريقيا مزدهرة ومرتكزة على النمو الشامل والتنمية المستدامة، (2) قارة متكاملة ومتحدة سياسيا وقائمة على المثل العليا للوحدوية الأفريقية الشاملة، (3) أفريقيا تتولى فيها الشعوب قيادة التنمية التي تعتمد بوجه خاص على إمكانات المرأة والشباب، (4) أفريقيا تنعم بالسلام والأمن.

7 – تحدد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي قيمة التنمية الاجتماعية كالتالي: "لضمان مستوى عال من المعيشة باعتباره حقا، سوف تتميز أفريقيا في عام 2063 بكون كل مواطنيها متمتعين بالضمان الاجتماعي الميسور التكلفة بحيث يتسع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل كل الفئات الضعيفة من المجتمع ويتحرر كل المواطنين الأفريقيين من الخوف والاحتياج، وتتوفرفي كل المرافق والخدمات العامة أحكام لصالح المعاقين . وسوف تكون أفريقيا في عام 2063 مجتمعا يتسم بالرأفة ويوفر الرعاية لمواطنيه.

8 -تستند التنمية الاجتماعية إلى إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا (ويندهوك، ناميبيا 2008) الذي يستند، هو الآخر، على العمالة والحماية الاجتماعية باعتبارهما مجالين استراتيجيين رئيسيين هدفهما تحقيق الرفاه للشعوب الأفريقية. وبالنسبة للعقد القادم ، فقد تم تحديد الرؤية الخاصة بقطاعي العمالة والعمل في الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة اللذين اعتمدهما مؤتمر الاتحاد الأفريقي .

9 – كشفت التطورات السياسية المسجلة في شمال أفريقيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن الوضع غير المقبول من حيث انعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والفقر ونسبة البطالة الهائلة بالإضافة إلى العمالة الناقصة في أفريقيا. ويعد التفاوت في الدخول في أفريقيا مرتفعا ويبلغ نسبة 60% في بعض البلدان. ويشكل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مصدرا أساسيا للمخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويفضي انعدام المساواة في اقتصاديات البلدان المتقدمة إلى الاحتجاجات ومساءلة المنظومة الاجتماعية. أما بخصوص الحماية الاجتماعية من المخاطر وما يترتب عليها من حالات انعدام الأمن والاستثمار في البنية التحتية البشرية، فتظل أفريقيا متخلفة عن مناطق أخرى إذا ما قيست بالإنفاق العام على الحدود الدنيا للحماية

الاجتماعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010 – 2011. و في أفريقيا تتمثل المقاييس في نسبة 0.5 % للأطفال الذين يمثلون 42% من السكان، و0.5% للحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل، و1.3% للمسنين والمسنات، و24.7% للتغطية الصحية الشاملة، مقارنة بنسبة 0.2% للأطفال الذين يمثلون 26.5% من السكان، و1.5% من الحماية الاجتماعية للنساء والرجال في سن العمل، و2% من المسنين والمسنات، و58% من التغطية الصحية الشاملة في منطقة آسيا. (1)

10- علاوة على ذلك، فإن أزمة مرض "إيبولا" لم تكشف النقاب عن النظم الصحية الضعيفة في البلدان المتضررة فحسب، بل أظهرت ضرورة القيام بتدخلات متكاملة للحماية الاجتماعية في أعقاب حدوث الكوارث الطبيعية، لاسيما بخصوص توفير الرعاية للأطفال بعد وفاة مقدمي الرعاية لهم. وتشمل الآثار الاجتماعية لأزمة "إيبولا" اليتامى والمعوزين من الشباب والكبار، حيث تزايد حجم الحاجة إلى الأموال والخطط الغذائية والمساكن المؤقتة والتدابير في مجال الرعاية وتعليم الحياة الأسرية وإعادة الإدماج في النظام التعليمي . وبالتالي ، فإن الحاجة تدعو إلى التعجيل بتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وإخصائي العمل الاجتماعي لمتابعة التربية على الحياة الأسرية والقائمين على الرعاية الصحية والاجتماعية، من قبيل التلقيح والتغذية والتعليم.

11 -تتمحور التحديات الرئيسية لنظم الحماية الاجتماعية، في الظروف العادية، حول مسائل القدرة على تحمل التكاليف المالية والضريبية والاقتصادية واستدامتها، وخاصة في البلدان النامية، كما هي الحال في أفريقيا. وثمة تحديات خاصة أخرى تتصل بالتغطية القانونية والمالية وبالضمان الاجتماعي للعمال الريفيين والعمال غير الرسميين المنضمين إلى فئات مهنية أو قطاعية تعاني من مواطن ضعف محددة. ولا تزال خطط الحماية الاجتماعية التقليدية قيد التطبيق بالإضافة إلى نظم تنفذها الحكومات والشركاء الدوليون والمنظمات غير الحكومية.

12 - يتفاقم وضع المساهمات المحدودة في أنظمة الضمان الاجتماعي جراء تحديات أخرى للتنمية الاجتماعية من قبيل الوضع الصعب الذي تعاني منه الفئات الضعيفة كالأطفال واليتامى والأشخاص المعاقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمال المهاجرين والعمال الأطفال لا سيما الخدم وغيرهم، الخ.. إن الاسرة الأفريقية التي هي أساس الاندماج الاجتماعي قد

أصيبت بالوهن نتيجة الآثار السلبية للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي سرعان ما أدت إلى التفكك المتواصل لأفراد العائلة وللأسرة باعتبارها وحدة . وبالتالي، ينبغي القيام بتدخلات من شأنها أن تدعم الأسرة باعتبارها الضامن الأول لتوفير الحماية الاجتماعية لأعضائها في السياق الأفريقي. وفي هذاالمقام ، ينبغي تعميم الدعم في شكل تدابير كفيلة بتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال والمسنين والأشخاص المعوقين ، والفتيات مع حمايتهن من الزواج المبكر بكل ما يخلفه من آثار. وسوف تنظر اللجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في مؤشرات السياسات والخطوط التوجيهية في سائر الجوانب المذكورة .

باء – التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية في البرنامج العالمي للتنمية البشرية.

13- **يقرّ إعلان فيلادلفيا، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية وإعلانها بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وفي شهر أبريل 2009 ، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة للتنسيق، مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية باعتبارها واحدة من مبادراته المشتركة الخاصة بالأزمات، (2), واعتمد مؤتمر العمل الدولي، في يونيو 2012، التوصية رقم 202 بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية باعتبارها مبدءا توجيهيا معياريا قويا من أجل وضع أنظمة شاملة ومحددة وطنيا للحماية الاجتماعية، وهي توصية أجازتها مجموعة العشرين في نفس الشهر. وتُعرف "الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية" بأنها مجموعة من الضمانات الأساسية في مجال الضمان الاجتماعي تكفل توفير الحماية بهدف الوقاية من الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي أو التخفيف من وطأتها. وبالإضافة إلى مجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية الذي تشترك في رئاسته منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، تأسست فرق الأمم المتحدة القطرية المعنية بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في مارس 2014.**

14- **اعتمد الاتحاد الأوروبي فيما بعد "برنامج التغيير" باعتباره وسيلة محورية للتعاون في مجال الحماية الاجتماعية، بينما يقوم البنك الدولي حاليا بتنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية من أجل أفريقيا (2012 – 2017). ويتابع الشركاء الثنائيون أيضا التعاون مع البلدان النامية في مجاليْ التنمية والحماية الاجتماعيتين . ويتيح هذا التنوع**

في التدخلات مجموعة من الفرص لكنه يشير أيضا إلى خطر التجزؤ الذي يستلزم آليات تنسيق فعالة.

15- **تتضمن أجندة التنمية لما بعد عام 2015 12 هدفا للحماية الاجتماعية ترمي إلى تغيير حياة الناس بحلول عام 2030 من خلال التركيز على المعاشات التقاعدية والعمالة والمنافع للأشخاص المعوقين وتقديم الدعم الاجتماعي للأمهات والأسر التي لديها أطفال، والتغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية للجميع مدى الحياة. ومع ذلك، فإن الحماية الاجتماعية غير مشمولة باعتبارها هدفا قائما بذاته لتحقيق التنمية الشاملة.**

ثالثا- المعايير المرجعية التاريخية

16- **يمثل اعتماد صكوك الاتحاد الأفريقي القارية للسياسات التالية العمود الفقري للسياسات التي تنتهجها قطاعات الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.**

ألف – التنمية الاجتماعية

17- **ثمة مجال واسع للتدخلات في ميدان التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك الحماية الاجتماعية بموجب الصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي الخاصة بحقوق الإنسان لفئات محددة، وتخص الأطفال والأسر (الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته)، والمرأة (الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة والبروتوكول الملحق به)، والشباب (ميثاق النهوض بالشباب) الخ... وتنص على ذلك أيضا صكوك سياسات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تيسير تحقيق أهداف ومقاصد التنمية الاجتماعية (إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، والموقف الأفريقي الموحد بشأن التنمية البشرية والاجتماعية، وإطار سياسة الهجرة لأفريقيا، والاستراتيجية الصحية الأفريقية ، والاستراتيجية التغذوية الأفريقية ، والنداء من أجل التعجيل بالعمل لحصول الجميع على خدمات علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في الدول الأعضاء، وخطة العمل المعنية بالأسرة في أفريقيا، وإطار سياسة الاتحاد الأفريقي، وخطة العمل المعنية بالشيخوخة، وخطة العمل القارية المعنية بالعقد الأفريقي للأشخاص المعوقين 2010 - 2019) الخ ....**

18- **كما أعدت بعض المجموعات الإقتصادية الإقليمية أطر سياسات إقليمية استوحتها من الأطر القارية المشار إليها أعلاه.**

باء – الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة

19- **تقر المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بـ"الحق في الضمان الاجتماعي" كما تقرره المواد 4 و5 و6 و15 و16 و18 (1 و2 و4) من الميثاق. وينص هذاالأخير على أن "الحق في الضمان الاجتماعي يكتسي أهمية أساسية لضمان الكرامة البشرية لكل الأفراد عندما يواجهون ظروفا تحرمهم من قدرتهم على ممارسة حقوقهم بالكامل".**

20- **وبالمثل، فإن إطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي ينص على تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية باعتبارها واحدا من 18 مجالا تحظى بالأولوية. ويركز إعلان وخطة عمل واجادوجو حول العمالة وتخفيف حدة الفقر لعام 2004 على توفير فرص عمل لائق من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتكافؤ الفرص . وسوف تنظر الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في إنشاء هيئة استشارية للاتحاد الأفريقي تعنى بهجرة اليد العاملة وتكون على اتصال بالمنتديات والآليات الإقليمية الفرعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية كما تتواصل معها . وتسعى خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين وأفراد أسرهم (2011) إلى توسيع مجالي الحماية الاجتماعية وتغطية الضمان الاجتماعي ليشملا الفئات المستبعدة من العمال. وبالتالي، فقد تم الاضطلاع بأنشطة في أكتوبر 2013 بهدف تحسين حصول العمال في المناطق الريفية على مجموعة من الإجراءات الخاصة بالحماية الاجتماعية من خلال إدماج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين وأفراد أسرهم ضمن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.**

جيم– الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة : منتدى أصحاب المصلحة المتعددين

21- **تتطلب الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في القطاع العام بما في ذلك السلطات المحلية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توجيه السياسة المتوخاة في مجال التنمية الشاملة. وأما الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى فتتمثل في القطاع الخاص باعتباره يوفر المسؤولية الاجتماعية للشركات ومنظمات المجتمع المدني لبث الوعي وكسب التأييد لإدماج الفئات الضعيفة . كما تضطلع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات البحثية الأفريقية بدور مهم في تعزيز إجراءات الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة. ويمثل الشركاء الدوليون جانبا**

رئيسيا من أصحاب المصلحة المتدخلين بما لهم من مختلف السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية. كما أن خطط الحماية الاجتماعية المحلية والتقليدية تشكل النسيج الاجتماعي في البلدان الأفريقية، بما في ذلك المجتمعات المحلية ويمكن استكمالها بتدخلات عصرية في مجال الحماية الاجتماعية. وينبغي أيضا تعزيز النظام الأفريقي للأسرة الموسعة ذات الوظائف التقليدية المتمثلة في الاندماج والضمان الاجتماعيين بواسطة تدخلات في مجال الحماية الاجتماعية. وتمثل التحويلات المالية التي يقوم بها العمال المهاجرون تحويلات نقدية لا يستهان بها.

22- **وتستدعي التعقيدات المذكورة مزيدا من التنسيق والتآزر بين أصحاب المصلحة من خلال البنية التحتية المؤسسية والشراكات ، وعلى المستوى القاري، قد تكون ثمة مصلحة في إعداد منظومة أفريقية لإدارة الحماية الاجتماعية من أجل تناسق السياسات وتحقيق الإمكانات الكاملة للسياسات والبرامج المطروحة.**

23- **سوف يعقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي دورته العادية السادسة والعشرين في مقر الاتحاد بأديس ابابا، إثيوبيا، يومي30 و 31 يناير 2015 تحت الموضوع: "سنة تمكين المرأة والنهوض بها نحو تحقيق أجندة الاتحاد الأفريقي 2063". وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها المرأة في أسواق العمل الأفريقية، سوف تناقش الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة تدابير مناسبة وجسورة هدفها تحسين الوضع القانوني للمرأة في أسواق العمل بالإضافة إلى تلبية احتياجاتها للحماية الاجتماعية والإسهام في موضوع عام 2015. وسوف تعالج المبادرة الخاصة المقترحة بشأن عمال المنازل وبرنامج الحماية الاجتماعية التحديات المذكورة، حيث إن القوة النسائية العاملة تتركز أساسا في هذه المهن والقطاعات الاقتصادية.**

رابعا – الغرض والأهداف

24- **سوف يتمثل الغرض من الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في دراسة التحديات أمام الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة في الدول الأعضاء، بما في ذلك توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية بهدف مكافحة الفقر والإقصاء بالإضافة إلى توفير أوجه التآزر بين قطاعات التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة للتفعيل المشترك للجنة الفنية المتخصصة**

25- **سوف تتمثل الأهداف المحددة للدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة فيما يلي:**

1- **النظر في مشروع قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة وتقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها،**
2- **الشروع في حوار حول الموضوع العام للجنة الفنية المتخصصة لاستكشاف أوجه التآزر بين قطاعات التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة،**
3- **النظر في الأثر الاجتماعي لمرض "إيبولا" بوجه عام وفي طبيعة التدخلات المطلوبة في مجال الحماية الاجتماعية، بوجه خاص.**
4- **توعية المشاركين بدعائم وأهداف أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 ، و بإسهام الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة في المسار التنموي،**
5- **النظر في سياسات الحماية الاجتماعية، والتمويل والحوكمة والإدارة بخصوص التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية من قبل الدول الأعضاء بغية إعداد منظومة أفريقية فعالة لإدارة الحماية الاجتماعية.**

خامسا – بنود جدول الأعمال:

26- **سوف ينظر الاجتماع، من جملة أمور أخرى، في البنود التالية،:**

1- **تحديات التنمية الاجتماعية في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 : التخطيط للمستقبل،**
2- **المضي قدما بأجندة الحماية الاجتماعية في أفريقيا : الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للجميع،**
3- **الموقف الموحد لمؤتمر العمل الدولي بجنيف في يونيو 2015 : توصية منظمة العمل الدولية الخاصة بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج (نقاش عام)، وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (وضع المعايير، نقاش ثان)، ونقاش متكرر حول الهدف الاستراتيجي للحماية الاجتماعية (حماية العمال)،**
4- **مشروع البرنامج الخماسي ذي الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة،**
5- **اختصاصات المجلس الاستشاري الأفريقي حول هجرة العمال ،**
6- **مبادرة خاصة حول عمال المنازل.**

7- **برنامج الحماية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر**

8- **تحسين الوضع القانوني للمرأة في أسواق العمل الأفريقية إسهاما في موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2015 : "سنة تمكين المرأة والنهوض بها نحو تحقيق أجندة أفريقيا 2063"**

9- **مشروع المذكرة المفاهيمية حول المؤتمر الإقليمي المعني بالصحة والسلامة المهنيتين في سنة 2016،**

10- **سياسات الحماية الاجتماعية، والتمويل والحوكمة والإدارة في مجال التدخلات للحماية الاجتماعية من جانب الدول الأعضاء بهدف تنفيذ الإطار الخاص للسياسة وخطة العمل حول الأسرة في أفريقيا،**

11- **مدى تقدم التقرير الخاص بالطفولة في أفريقيا،**

12- **إطار الرصد والتقييم لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا،**

13- **إطار الرصد والتقييم لإطار سياسة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الشيخوخة ،**

14- **هيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة**

15- **الأثر الاجتماعي لإيبولا بوجه عام وطبيعة التدخلات المطلوبة للحماية الاجتماعية بشكل خاص.**

27- **سوف ينظم فريق وزاري حول هذا الموضوع بمشاركة شركاء دوليين (منظمة العمل الدولية ، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، ومجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية، الخ.) والقطاع الخاص.**

سادسا – شكل الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

28- **تتخذ هذه الدورة الشكل التالي :**

يدار اجتماع اللجنة التقنية المتخصصة حسب ثلاثة أجزاء (انظر جدول الأعمال المرفق لمزيد من التفاصيل)

أ) اجتماع كبار المسؤولين والشركاء الاجتماعيين (20-22 أبريل 2015)

ب) الاجتماع الوزاري (23-24 أبريل 2015)

ج) الأحداث ذات الصلة :

29- تنظم قبل الدورة الأحداث الثلاثة ذات الصلة التالية :

1- ورشة تستغرق يوما كاملا يكون موضوعها : ضرورة تنسيق التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية في أفريقيا من أجل مزيد من التأثير والتغطية العادلة: الاتحاد الأوروبي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية ، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية لغرب أفريقيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وإدارة التنمية الدولية ، ومجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية، وخبراء من وزارات المالية والتنمية الاجتماعية والعمل الخ ... وممثلو العمال وأرباب العمل إلخ...

2- نصف يوم لتقديم السياسات الإنمائية للاتحاد الأفريقي إلى القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين (المنظومة الأفريقية لتطوير البنية التحتية ، وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاقتصاد الأزرق، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا إلخ...)

3- ورشة تستغرق يوما كاملا للحوار الوزاري بين البلدان الأفريقية والعربية والاتحاد الأوروبي بشأن هجرة اليد العاملة.

ثامنا – **المشاركون:**

30- سوف تجمع الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة الوزراء المكلفين بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، وخبراء حكوميين مسؤولين عن القطاعات ذات الصلة، والشركاء الاجتماعيين، وهيئات تابعة للاتحاد الأفريقي مثل البرلمان الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات التي لها صفة مراقب مثل الرابطة الأفريقية للإنتاجية, وسوف توجه الدعوة أيضا إلى المنظمات الأفريقية والدولية العاملة في المجالات ذات الصلة.

تاسعا – **تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع:**

31- سوف تعقد الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، بأديس أبابا، إثيوبيا خلال الفترة من 20 إلى 24 أبريل 2015.

عاشرا- **اللغات:**

32- سيتم توفير الترجمة الفورية بلغات العمل الأربع للاتحاد الأفريقي: العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

حادي عشر – الوثائق

33– **ستكون الوثائق الرئيسية للدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة متوفرة في الموقع الشبكي للاتحاد الأفريقي :** www.au.int

ثاني عشر – أشخاص يمكن الاتصال بهم:

العناوين:

Amb Olawale Maiyegun (PhD)
Director for Social Affairs
AU Commission
P.O Box 3243,
Addis Ababa, Ethiopia
Tel: +251 11 551 7700 Ext 2210
Fax: +251 11 5517844
Email:MaiyegunO@africa-union.org

Dr Johan Strijdom
Head of Division, Social Welfare
AU Commission
P O Box 3243
Addis Ababa, Ethiopia
Tel: +251 11 5182217
Fax: +251 11 5517844
Email: STRIJDOMJ@africa-union.org; DiopO@africa-union.org; KesamangL@africa-union.org; ThunduN@africa-union.org; SewnetM@africa-union.org; SemegnG@africa-union.org;